موجز عن السياسات

إقامة شراكات مع السكان الأصليين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

النهوض بالحلول من خلال العمل معًا

IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

©IFAD/Michael Benanav

الرسائل الأساسية

ـ يتّسم انخراط السكان الأصليين بأهمية أساسية لتحقيق طموحات أهداف التنمية المستدامة. إذ أنهم يملكون، من جهة، معارف وتقاليد قيّمة توفّر حلولًا لتحديات رئيسية، منها تلك المتعلّقة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والصمود في وجه تغيّر المناخ وتعزيز النظم الغذائية التي تتيح تغذية صحّية للجميع. ولكن من جهة أخرى يهدد إقصاؤهم وتهميشهم المبدأ الأساسي لخطة 2030– المتمثّل في عدم ترك أي أحد يتخلف الركب.

ـ ويتطلّب إشراك السكان الأصليين بناء شراكات مع مجتمعاتهم ومنظماتهم تعود بمنافع متبادلة، على أساس احترام حقوق السكان الأصليين وسبل عيشهم، فضلًا عن النهوض بحقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم.

ـ ويجب أن يستنير الانخراط مع السكان الأصليين، وأرضهم، ومواردهم، بآليات تُشرك منظماتهم في عمليات اتخاذ القرار وتضمن احترام مبدأ الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة، كما كرسته المعايير الدولية. وتتيح الأدوات السياساتية التي تم التفاوض عليها دوليًا، على غرار تلك الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، توجيهات عن كيفية تحقيق هذا الغرض من الناحية العملية.

مقدّمة

يضطلع السكان الأصليون بدور فريد وقيّم لضمان الإدارة المستدامة لحصة لا يستهان بها من الأراضي والنظم الإيكولوجية والتنوّع البيولوجي في العالم. وبالفعل، تضمّ أراضي السكان الأصليين نسبة 80 في المائة من التنوّع البيولوجي في العالم.[1] وبنفس القدر من الأهمية، تترسّخ النظم الغذائية للسكان الأصليين في سبل عيش مستدامة، ومبدأ ضمان السيادة الغذائية، ورفاه المجتمعات المحلية.

وبالتالي، من المؤسف على وجه الخصوص، أن يكون السكان الأصليون من الأشخاص الأكثر تعرّضًا للتخلف عن الركب – فنسب الفقر أعلى بكثير في صفوف السكان الأصليين الذين تقدّر أعدادهم بحوالي 370 مليون شخص[2] مقارنة بباقي السكان[3]– نتيجة التمييز وأوجه الظلم التاريخية وعدم القدرة (أو الافتقار إلى الرغبة السياسية في بعض الحالات) على حماية حقوقهم المكرّسة دوليًا في أراضيهم وأقاليمهم.[4]

السكان الأصليون وأهداف التنمية المستدامة

تساهم بالفعل معارف السكان الأصليين في العالم، ونظمهم، وممارساتهم الخاصة بالإدارة المستدامة للأراضي والموارد، وثقافاتهم، وابتكاراتهم، في تحقيق التنمية المستدامة. وكما أنهم على ارتباط وثيق بالعناصر الأساسية لخطة 2030، ولا بد بالتالي من الإقرار بمساهمتهم التي لا تقدّر بثمن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالفعل، يقع الدور الخاص الذي يلعبه السكان الأصليون والتحديات التي يواجهونها في صلب المسائل الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة كافة. فتجدر الإشارة، على سبيل المثال، إلى المسائل التالية:

- الدور المهم الذي تؤديه بالفعل النظم الغذائية للسكان الأصليين– والذي يمكن تأديته على نطاق أوسع إذا تم دعمه على النحو المناسب – للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في العالم. ويتعيّن على العالم أن يولي اهتمامًا خاصًا للتغذية وتنوّع الأصناف الغذائية الأصلية، والممارسات التي تساهم في القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، وبشكل أوسع نطاقًا، للطريقة التي أسدت فيها مجتمعات السكان الأصليين الأولوية لضمان المواءمة بين الرأسمال الاجتماعي والبيئي والزراعي لقرون طويلة، في سياق التحديات الماثلة أمام تحقيق هدف القضاء على الجوع (هدف التنمية المستدامة 2).
- تحقق النظم الغذائية التي يديرها السكان الأصليون نتائج أفضل من حيث الاستدامة: ويعتمد السكان الأصليون على الموارد الطبيعية لتأمين سبل عيشهم وتستند ممارساتهم التقليدية وأنماطهم المعيشية على مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية. وتبيّن أن النتائج البيئية أفضل بكثير في الأراضي التي يشرف عليها السكان الأصليون بصورة جماعية: مثلاً، معدّل إزالة الغابات في الأراضي التابعة للسكان الأصليين في الأمازون البرازيلي أدنى بنسبة 10 في المائة مقارنة بباقي الأمازون البرازيلي.[5] ويشكّل السكان الأصليون بالتالي جهات فاعلة أساسية محتملة لتعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما حماية النظم الإيكولوجية واستعادتها (هدف التنمية المستدامة 15).
- السكان الأصليون من الأكثر تعرّضًا لآثار تغيّر المناخ نتيجة تفاعلهم الوثيق مع المناخ والنظم الطبيعية واعتمادهم عليها. وتتمثل المفارقة (والإجحاف) في أنهم غير مسؤولين عن المستويات غير المستدامة لانبعاثات غازات الدفيئة التي ساهمت في الأزمات المناخية. ويستجيب السكان الأصليون لتغيّر المناخ بطرق مبتكرة استنادًا إلى معارفهم التقليدية وأراضيهم ومواردهم؛ كما أنهم من المساهمين المهمين في جهود التخفيف من خلال تنظيم مستويات الكربون والدورة المناخية عبر وفرة غاباتهم ونباتاتهم الأصلية وغيرها من مصادر التنوّع البيولوجي. وتشكّل العلاقة بين السكان الأصليين والعمل المناخي (هدف التنمية المستدامة 13) بالتالي علاقةً وثيقة لا غنى عنها.

1 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2016. Spotlight 8: Indigenous Peoples. In: Rural Development Report 2016. روما.

2 اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. 2014. Guaranteeing indigenous people's rights in Latin America. Progress in the past decade and remaining challenges.

3 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2016. Spotlight 8: Indigenous Peoples. In: Rural Development Report 2016. روما.

4 انظر إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية المتاح على العنوان التالي: https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/wp-content/uploads/sites/19/2018/11/UNDRIP_E_web.pdf

5 Land Rights Now. 2015. Common Ground: Securing Land Rights and Safeguarding the Earth. متاح على العنوان التالي: https://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/common-ground-securing-land-rights-and-safeguarding-the- earth-600459. الصفحة 16.

©IFAD/Lianne Milton/Panos

- تستحق الطريقة التي تساهم فيها تقاليد السكان الأصليين ونظمهم في بلوغ مجتمعات شمولية يعمّها السلام اهتمامًا ودعمًا عالميين، في عالم تمنع فيه النزاعات وأوجه الإجحاف، وانعدام المساواة الاجتماعية، وعدم الاستقرار تعزيز التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة على نحو خاص إلى كيفية تنظيم الحوكمة والمشاركة والإنتاج في المجتمعات المحلية للسكان الأصليين، بحيث يشارك كل الأعضاء في تحقيق المصلحة المشتركة للأعضاء كافة. وبالإضافة إلى ذلك، يشكّل النقص في الإقرار بحقوق المجتمعات المحلية للسكان الأصليين وإعمالها مصدر توترات ونزاعات بحد ذاته. وترتبط المجتمعات المحلية للسكان الأصليين ارتباطًا وطيدًا بعناصر أساسية من عناصر تعزيز مجتمعات شمولية، يعمّها السلام (هدف التنمية المستدامة 16).

وعلاوة على ما سبق من أهداف متعلّقة بالجوع والبيئة والمناخ والمجتمعات التي يعمّها السلام، سيكون من المستحيل القضاء على الفقر (هدف التنمية المستدامة 1)، وتحقيق المساواة بين الجنسين (هدف التنمية المستدامة 5) أو الحد من أوجه التفاوت (هدف التنمية المستدامة 10)، في سياقات لا تتم فيها معالجة قضايا إقصاء السكان الأصليين من منافع التنمية – وعدم احترام حقوقهم. وبالتالي لا يمكن تحقيق التعهد المحوري بعدم ترك أي أحد يتخلف الركب إلا من خلال ضمان مشاركة السكان الأصليين في منافع التنمية والإقرار بها وتقاسمها بشكل متساو. وتتسم أهداف خطة 2030 للتنمية المستدامة جميعها بأهمية بالغة للسكان الأصليين؛ وما يثير القلق بالفعل، أن تستضيف أراض عديدة للسكان الأصليين مشاريع متعلّقة بتنمية الاقتصاد والطاقة في حين أن الملايين من السكّان الأصليين في المناطق الريفية لا يصلون إلى خدمات اجتماعية أساسية مثل التعليم والصحة والطاقة ودعم السبل المعيشية. ولا بد من تنفيذ المبادئ والأبعاد الشاملة لأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالسكان الأصليين على مستوى الخطة برمتها.

التعاريف والمفاهيم الخاطئة

يُستخدم مصطلح "السكان الأصليون" في معايير واتفاقات دولية على نحو شامل للإشارة إلى أشخاص يتسمون بما يلي:[6]

- يعرّفون عن أنفسهم بأنهم من السكان الأصليين
- تربطهم روابط تاريخية مع الأراضي والأقاليم التي امتلكوها تقليديًا أو احتلّوها أو استخدموها
- تربطهم صلات متينة بالأقاليم والموارد الطبيعية المحيطة بهم
- يحافظون على نظم اجتماعية واقتصادية وسياسية قائمة بحد ذاتها
- يحافظون على نظم قائمة بحد ذاتها من اللغات والثقافات والمعتقدات والمعارف
- يحافظون على هويتهم ومؤسساتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية باعتبارها من الشعوب والمجتمعات المحلية القائمة بحد ذاتها
- يشكّلون قطاعات غير مهيمنة من المجتمع.

ومن الأهمية بمكان توضيح بعض المفاهيم الخاطئة الشائعة كما يلي:[7]

المفهوم الخاطئ 1: تؤدي حماية حقوق السكان الأصليين إلى إسداء أولوية لحقوق بعض المجموعات الإثنية دون غيرها.

- يشير الواقع إلى تهميش بعض المجموعات نتيجة لثقافاتها وأنماط عيشها وسبل عيشها الخاصة، إلى جانب وضعها السياسي ضمن الدولة. وتعد الدعوة إلى حماية حقوق هذه المجموعات دعوةً مشروعة وضرورية.

المفهوم الخاطئ 2: لا ينطبق مصطلح "السكان الأصليين" في بعض السياقات، على غرار القارة الأفريقية حيث جميع الأفارقة من السكان الأصليين.

- تجدر الإشارة إلى أن الاستخدام الحديث لمصطلح "السكان الأصليين" لا يركّز على الطابع الأصلي فحسب، بل يتوخى تسليط الضوء على سمات معيّنة مرتبطة بالهوية، والسبل المعيشية (كتلك المذكورة آنفًا)، وطرق مساهمتها في أشكال معيّنة من التهميش. ولا يتوخّى مصطلح "السكان الأصليين" بالتالي إنكار الهويات المشروعة لشعوب أخرى بل إتاحة السبيل لحماية حقوق مجموعات مهمّشة محددة ضمن الأطر والقوانين الدولية لحقوق الإنسان.

المفهوم الخاطئ 3: قد يؤدي التحاور بشأن حقوق السكان الأصليين إلى القبلية والنزاعات الإثنية.

- في الواقع، يكتسي احترام حقوق المجموعات كافة وتمكينها من المشاركة الكاملة والمتساوية في مجتمعات ديمقراطية، ضمن سياقات متعددة الثقافات والإثنيات، أهميةً أساسية لتعزيز السلام والاستقرار والتنوّع الثقافي. في حين يُشعل انتهاك حقوق المجموعات المهمّشة فتيل انعدام الاستقرار والنزاعات.

نقاط الدخول للسياسات والاستثمارات

1. إشراك السكان الأصليين ومنظماتهم/ مؤسساتهم العرفية في عمليات التخطيط، بما فيها العمليات المتعلّقة بالاستثمارات في القطاعين العام والخاص، لا سيما عندما يتأثر استخدامهم لأراضيهم ومواردهم الطبيعية التقليدية ووصولهم إليها بها.

نادرًا ما يتم تمثيل السكان الأصليين ومنظماتهم بالشكل الكافي في المؤسسات والعمليات السياسية. وبالتالي، غالبًا ما لا يكون لهم صوت – وقد لا تكون موافقتهم أو حتى استشارتهم مطلوبة – في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر على أراضيهم وأقاليمهم ومجتمعاتهم المحلية وسبلهم المعيشية ووصولهم إلى الموارد. وقد تم وضع مبدأ الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة في إطار حقوق الإنسان الدولية لحماية حقوق السكان الأصليين مع العلم أن نظم الملكية الجماعية والعرفية الخاصة بالمجتمعات المحلية للسكان الأصليين تتعارض عمومًا مع نظم الأسواق الرأسمالية العالمية وتتطلب بالتالي وضع أدوات محددة لتفادي النزاعات

6 بتصرّف من: مكتب التقييم المستقل. 2015. الإطار 5-2 (الصفحة 61). في الوثيقة بعنوان "انخراط الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع السكان الأصليين: تقييم توليفي". روما. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

7 لمزيد من التفاصيل، انظر: مكتب التقييم المستقل. 2015. الإطار 5-3 (الصفحتان 61 و62). في الوثيقة بعنوان "انخراط الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع السكان الأصليين: تقييم توليفي". روما. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ودعم الحقوق. وتنصّ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة،[8,9] على مبدأ الموافقة الحرّة المسبقة المستنيرة، فضلًا عن السياسات والمبادئ التشغيلية للعديد من الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق التابعة لها بما في ذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق)[10] ومنظمة الأغذية والزراعة،[11] إلى جانب منظمات دولية أخرى مثل البنك الدولي[12] والصندوق الأخضر للمناخ.[13] وبالإضافة إلى الموافقة الحرّة المسبقة المستنيرة، تدعو الحاجة إلى نهج تشاركية متنوّعة من القاعدة إلى القمة لضمان حماية السكان الأصليين وإشراكهم ومساهمتهم ضمن عمليات التنمية ومن أجلها، لا سيما في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (انظر الإطار 1).

التوصيات:

- الإقرار بحقوق السكان الأصليين في الأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية وحمايتها؛ تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها المعاهدات الملزمة وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في المبادرات الإنمائية مع السكان الأصليين.
- ضمان إشراك ممثلين عن السكان الأصليين ومنظماتهم في عمليات تصميم الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها واستعراضها، بما يشمل المؤشرات المفصّلة وذات صلة بالسكان الأصليين.
- تخصيص الموارد المالية وتوليدها – بالعمل مع جهات فاعلة معنية من القطاعين العام والخاص على غرار الصندوق– من أجل دعم المؤسسات التي ترمي ولايتها إلى حماية السبل المعيشية للسكان الأصليين وتحسينها بغية تعزيز تنفيذ السياسات والمشاريع ذات الصلة.
- دعم مشاركة النساء والشباب من السكان الأصليين في عمليات التنمية وضمان إدراج احتياجاتهم المحددة في خطط العمل والمبادرات الوطنية ذات الصلة.

الإطار 1 – منتدى الشعوب الأصلية

أنشأ الصندوق منتدىً للشعوب الأصلية بهدف إجراء حوار أكثر منهجية مع الشعوب الأصلية ومنظماتها، وعقد اجتماعه العالمي الرابع في فبراير/شباط 2019. ويُضفي المنتدى طابعًا رسميًا على مشاورات الصندوق وحواره مع الشعوب الأصلية، بما يمكّنهم من توفير مدخلات حول استثمارات التنمية الريفية والزراعية التي يموّلها الصندوق، لضمان معالجة وقائعهم وهواجسهم وتطلعاتهم ضمن هذه المبادرات.

وعُقدت سلسلة من حلقات العمل الإقليمية تحضيرًا لكل اجتماع من الاجتماعات العالمية لضمان أن يعكس المنتدى تنوّع وجهات النظر والتوصيات التي تم جمعها من الشعوب الأصلية من كل أنحاء العالم.

ويرمي المنتدى، عن طريق هذه المشاورات مع ممثلين عن الشعوب الأصلية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، إلى تحسين مساءلة الصندوق وتحسين كفاءته الإنمائية وتولّي القيادة ضمن المنظمات الإنمائية. وتعتبر هذه المبادرة فريدة من نوعها ضمن منظومة الأمم المتحدة.

ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع التالي: https://www.ifad.org/ar/indigenous-peoples-forum

8 بما في ذلك ضمن المادة 10 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية التي تنص على ما يلي: "لا يجوز ترحيل الشعوب الأصلية قسرًا من أراضيها أو أقاليمها. ولا يجوز أن يحدث النقل إلى مكان جديد دون إعراب الشعوب الأصلية المعنية عن موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة وبعد الاتفاق على تعويض منصف وعادل، والاتفاق، حيثما أمكن، على خيار العودة.

9 اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 تكرّس أيضًا واجبًا قانونيًا بحصول الحكومات المُصادقة عليها على الموافقة الحرة عن علم من السكان الأصليين في سياق وضع المشاريع (المادة 16، متاحة على الرابط التالي: https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEX:PUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C169)

10 في سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية، تمثّل الموافقة الحرة المسبقة عن علم مبدأً من المبادئ التسعة الأساسية المنصوص عليها لإرشاد الصندوق في عملية انخراطه مع السكان الأصليين. والسياسة متاحة على العنوان التالي: https://www.ifad.org/documents/38711624/1bc6c11b-5139/39417924/ip_policy_a.pdf/8d4b-ed321e7d861c-4e33

11 وضعت منظمة الأغذية والزراعة دليلًا لممارسي المشاريع لضمان الامتثال لمبادئ الموافقة الحرة المسبقة عن علم وهو متاح على العنوان التالي: http://www.fao.org/3/a-i6190a.pdf

12 تتضمن المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7) حول "الشعوب الأصلية / مجتمعات أفريقيا جنوب الصحراء التقليدية المحرومة تاريخيًا" الذي يتطلب الموافقة الحرة المسبقة عن علم في المشاريع التي تؤثّر على السكان الأصليين. وهو متاح على الرابط التالي: http://documents.worldbank.org/curated/ en/383011492423734099/pdf/114278-WP-REVISED-PUBLIC-Environmental-and-Social-Framework.pdf#page=89

13 أقرّ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بأهمية الانخراط مع السكان الأصليين ضمن السياسات والإجراءات المتعلّقة بتغيّر المناخ، بما في ذلك في اتفاق كانكون. وتقرّ سياسة الصندوق الأخضر للمناخ بشأن السكان الأصليين بأن السكان الأصليين غالبًا ما يتمتّعون بهويات وتطلعات تختلف عن المجموعات السائدة في المجتمعات الوطنية ويتضررون نتيجة النماذج التقليدية للتخفيف والتكيّف والتنمية. وفي الكثير من الحالات، يشكّلون أكثر الفئات السكانية هشاشةً وتهميشًا من الناحية الاقتصادية.

2. العمل مع السكان الأصليين ومنظماتهم لتيسير توثيق أراضيهم وأقاليمهم التقليدية والإقرار القانوني بها، وضمان وضع الآليات للإقرار رسميًا بهذه الإدعاءات.
غالبًا ما لا يتم توثيق ادعاءات السكان الأصليين المشروعة الخاصة بأراضيهم وأقاليمهم التاريخية أو فهمها بشكل جيد. ونظرًا إلى أن هذه الادعاءات تستند غالبًا إلى الاتفاقات التقليدية والعرفية لحيازة الأراضي، كثيرًا ما تنشب نزاعات مع نظم حقوق الملكية القانونية الحديثة. وتتطلّب معالجة هذه الفجوات والتناقضات ومصادر سوء الفهم والنزاعات تبادلات تشاركية من القاعدة إلى القمة بروح من الاحترام المتبادل لتعزيز التفاهم والحلول التي تصب في مصلحة المجتمعات المحلية والحكومات والمجتمع ككل.

التوصيات:
- العمل مع السكان الأصليين والمنظمات المعنية لتنمية قدراتهم على رسم الخرائط وتوثيق ادعاءاتهم المشروعة الخاصة بالأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية؛ ووضع برامج لتنمية قدرات أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لزيادة مراعاة المسائل المتعلّقة بنظم حيازة أراضي السكان الأصليين وفهمها.
- وضع قوائم محدّثة لنظم حيازة الأراضي التي تعكس مدخلات المجتمعات المحلية للسكان الأصليين ونظمها، وتسجّل حقوقهم المشروعة.
- ضمان وضع عمليات واضحة وشفافة بطرق تشاركية تحيط بتفويض حوكمة الحيازة، وضمان توافر المعلومات عن الإجراءات والتنظيمات بلغات السكان الأصليين القابلة للتطبيق .
- تكييف الأطر القانونية، عندما يكون ذلك مناسبًا، للإقرار بنظم الحوكمة الخاصة بالسكان الأصليين والعمل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة – بما في ذلك السكان الأصليين – من أجل تعزيز الفهم والتقبّل والحؤول دون النزاعات.

3. العمل مع السكان الأصليين والتعلّم من معارفهم الفريدة وتكييفها واحترام حقوقهم في الملكية الفكرية، والإقرار بمجتمعاتهم المحلية كشركاء رئيسيين لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
يتمتع السكان الأصليون بقدرات كبيرة على المساهمة في إيجاد حلول لأكثر المشاكل الزراعية والبيئية والمناخية والاقتصادية التي يواجهها العالم إلحاحًا في سياق خطة 2030. ويتطلّب تحقيق هذه الإمكانات – غير المستغلّة إلى حد كبير – بناء شراكات مفيدة للطرفين بناء على تبادل معلومات متخصصة– أي معارف تقليدية من المجتمعات المحلية للسكان الأصليين، والمساعدة التقنية من جهات فاعلة إنمائية من القطاعين العام والخاص– فضلًا عن احترام حقوق السكان الأصليين وسبلهم المعيشية. ويعني ذلك في المقام الأوّل الإقرار بمعارفهم كنقطة قوّة يمكن البناء على أساسها، وفي المقام الثاني تحسين مشاركة السكان الأصليين في عمليات التخطيط الإنمائية وتنفيذها، وتمكينهم من الاستثمار في مجتمعاتهم المحلية الخاصة (انظر الإطار 2)، والإقرار بأنهم قادرين على المساهمة بشكل فريد ومستدام في إنجاح المشاريع والبرامج والسياسات.

التوصيات:
- التشاور مع السكان الأصليين وإدماج معارفهم ومهاراتهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم في عمليات وضع خطط العمل الوطنية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وتحديد المساهمات المحددة وطنيًا في سياق اتفاق باريس للمناخ؛ وإشراك المجتمعات المحلية الأصلية في تنفيذ هذه الخطط.
- الإقرار بقيمة النظم الغذائية للسكان الأصليين والتوعية بشأنها على اعتبارها من الجهات المساهمة الرئيسية في توفير أغذية متنوّعة ومغذّية، وبناء اللحمة والإندماج الاجتماعيين، وإدارة البيئة، وإتاحة حلول للتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره.
- الشروع في استثمارات لتعزيز منتجات السكان الأصليين ودعمها (بما فيها المحاصيل التقليدية، والفاكهة والخضراوات، والبذور، والمنتجات غير الغذائية، والنباتات الطبية، والحرف اليدوية)؛ ودعم ابتكاراتهم ومبادراتهم الرامية إلى تدعيم القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ.

الإطار 2 – مرفق مساعدة الشعوب الأصلية التابع للصندوق

يشكّل مرفق مساعدة الشعوب الأصلية أداةً تمويلية يديرها الصندوق تمكّن المجتمعات المحلية الأصلية من الاستثمار في حلول للتحديات التي يواجهونها.

وتشارك منظمات السكان الأصليين على المستوى الإقليمي في إدارة المرفق الذي يحكمه مجلس مؤلف من 6 أشخاص منهم 4 ممثلين عن السكان الأصليين من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا، وممثل واحد من المنتدى الدائم للأمم المتحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية وممثل واحد من الصندوق. ويضطلع السكان الأصليون، من خلال دورهم القيادي في حوكمة المرفق وإدارته، بمهمة اتخاذ قرارات ضمن عملياته.

ويتمثّل الهدف من المرفق في توطيد المجتمعات المحلية للسكان الأصليين ومنظماتهم. وهو يموّل مشاريع صغيرة تدعم التنمية الذاتية في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويُصدر المرفق دروسًا مستفادة ونهجًا لتكرارها والنهوض بها.

ويدعم المرفق المشاريع التي تصممها المجتمعات المحلية للسكان الأصليين ومنظماتهم وتنفّذها عبر منح صغيرة تصل قيمتها إلى

الموقع التالي: https://www.ifad.org/ar/ipaf

- الإقرار بالسكان الأصليين، لا سيما المرأة على اعتبارها القيّمة على معارفهم التقليدية، إلى جانب الحقوق في ضبط نشر هذه المعارف والاعتراف بأن آليات الحماية الموجودة غير كافية لحماية الحقوق الفكرية هذه. ووضع نظم ملائمة لحقوق الملكية الفكرية بالتعاون مع السكان الأصليين من أجل تحسين السبل المعيشية والوصول بإنصاف وشفافية إلى الأسواق وضمان أجر للسكان الأصليين.

4. استخدام المنتجات التي تم التفاوض عليها دوليًا في مجال السياسات – وتكييفها مع السياقات المحلية– بشأن الاستثمار المستدام ذي صلة بالسكان الأصليين.

ثمة منتجات توجيهية تم التفاوض عليها دوليًا في مجال السياسات لإطلاع الحكومات على التزاماتها بالمسائل التي تؤثر على السكان الأصليين، فضلًا عن الإعلانات والاتفاقيات، على غرار إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (الاتفاقية رقم 169). وتتسم المنتجات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات، بالنظر إلى الطبيعة الشاملة لعمليات التفاوض المرتبطة بها التي تشمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها فضلًا عن أصحاب مصلحة من المجتمع المدني والقطاع الخاص، بأهمية مباشرة في هذا الصدد. ويمكن استخدام، على نحو خاص، المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية[14] والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.[15]

التوصيات:

- الاسترشاد بالمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي وإقامة شراكات مع أصحاب مصلحة ذوي صلة، بما في ذلك منظمات السكان الأصليين، بهدف تكييفها وتنفيذها في السياقات الوطنية. ويحتوي كل من المبدأين 7 [16]و9 [17]بشكل خاص على توجيهات مهمة بشأن الإرث الثقافي ونظم الحوكمة الشاملة على التوالي، بما في ذلك مشورة محددة حول الانخراط مع السكان الأصليين.

14 متاحة على الموقع التالي: http://www.fao.org/3/a-au866a.pdf

15 متاحة على الموقع التالي: http://www.fao.org/3/i2801a/i2801a.pdf

16 ينص المبدأ 7 من المبادئ على ما يلي: احترام التراث الثقافي والمعارف التقليدية ودعم التنوع والابتكار"؛ وتحتوي الفقرة 27-3 على مشورة محددة متعلّقة بالسكان الأصليين.

17 ينص المبدأ 9 على ما يلي: "إدراج هياكل للحوكمة وعمليات وآليات للتظلم تتسم بالشمول والشفافية"؛ وتتطرق الفقرة 29-4 بصراحة للانخراط مع السكان الأصليين.

©IFAD/Petterik Wiggers

- الاسترشاد بالخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي وإقامة شراكات مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك منظمات السكان الأصليين، لتزويد المقاربات المحلية لحوكمة حيازة الأراضي بالمعلومات والمساهمة في إعمال حقوق السكان الأصليين. وترد في هذه الوثيقة إشارات ومشورة شاملة بشأن السكان الأصليين، ويركّز الجزء 3 على "الاعتراف القانوني بحقوق وواجبات الحيازة وتوزيعها"[18] على اعتباره ذي صلة خاصة.

بناء مستقبل أكثر إشراقًا معًا

لقد ناضل السكان الأصليون للدفاع عن حقوقهم على مر التاريخ. ويتم الإقرار بشكل متزايد وأوسع نطاقًا بمشروعية ادعاءاتهم على المستوى الدولي: ويشكّل كل من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007) واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية (1989) إطارين عالميين للإقرار بهذه الحقوق، في حين تشكّل إنجازات أخرى، على غرار تعيين المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية (2001) وإنشاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (2000) واتفاق باريس[19] المبرم مؤخرًا، إقرارًا عالميًا بضرورة مشاركة السكان الأصليين على نطاق أوسع لضمان إعمال الحقوق. ولقد وضعت منظمات أخرى سياسات ومنصات خاصة بها للانخراط مع السكان الأصليين. وفي هذا السياق، تتيح خطّة 2030، ضمن إطار شامل يعِدُ بعدم ترك أي أحد خلف الركب، نطاقًا لمواصلة إشراك السكان الأصليين كشركاء في الخطط الوطنية من أجل ضمان ألّا يتخلفوا عن الركب أوّلًا، وتمكين المجتمعات والسكان الأصليين أنفسهم من الاستفادة من المساهمة الفريدة التي يمكن للمجتمعات المحلية الأصلية تقديمها لتحقيق الخطة برمتها ثانيًا. ويعتمد تحقيق هذه الإمكانات على طريقة ونطاق عمل الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من القطاعين العام والخاص مع السكان الأصليين، إلى جانب إسداء الأولوية لحماية حقوقهم وإشراكهم كشركاء قيّمين لبناء المستقبل الذي نصبو إليه جميعًا.

18 يتضمن قسمًا مخصصًا عن "الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية التي تعتمد نظم حيازة عرفية".

19 أقر قرار مؤتمر الأطراف الذي اعتمد بموجبه اتفاق باريس بالحاجة إلى تعزيز ممارسات وجهود المجتمعات المحلية والسكان الأصليين المرتبطة بالاستجابة لتغير المناخ. كما أدخل منصة المجتمعات المحلية والسكان الأصليين حيز التشغيل للمساعدة على تحقيق ذلك.

IFAD

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06-39+
رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
linkedin.com/company/ifad
twitter.com/ifad
youtube.com/user/ifadTV

أبريل/نيسان 2020